بيان إلى مجلس الأمن

****

يلقيه السفير نيفيل غيرتزي

نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

****

مناقشة مفتوحة

بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

نيويورك، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022

الرجاء إعادة استعمال الورق

سيادة الرئيس،

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة،

أتقدم باسم اللجنة بالتهنئة إلى غابون على رئاستها المقتدرة لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وبالشكر إلى السيد وينيسلاند على الإحاطة التي قدمها.

سيادة الرئيس،

تشعر اللجنة بالجزع إزاء التصعيد الخطير في الغارات العسكرية الإسرائيلية على جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فهذا التصعيد يزعزع استقرار الحالة بشكل كبير ويزيدنا بعدا عن التوافق الدولي حول تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط، على النحو المبين في القانون الدولي وعدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة وآخرها قرار مجلس الأمن 2334 (2016). فالغارات العسكرية الإسرائيلية في جنين ونابلس فضلا عن مناطق أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تؤدي إلى تفاقم الحالة الخطيرة أصلا وتسفر عن مقتل وإصابة المزيد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

ولا مبرر لقتل المدنيين. إننا نحث على الخفض الفوري للتوترات وممارسة أقصى درجات ضبط النفس مع التقيد التام بالقانون، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ونكرر التأكيد على ضرورة كفالة المساءلة عن الاستخدام غير القانوني والمفرط للقوة، وفقا للقانون الدولي.

فالعنف ليس هو الحل.

سيادة الرئيس،

إن الحالة في القدس تستحق اهتماما متجددا. ويجب وضع حد للاستفزازات والانتهاكات المتكررة للواقع التاريخي والقانوني الراهن التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في المسجد الأقصى. والإجماع واضح: إن هذه التصريحات المنمقة الاستفزازية وتلك الأفعال المستفزة تؤجج التوترات وتهدد بإشعال دوامة أخرى لا داعي لها من العنف. وتكرر اللجنة التأكيد على أنه يجب أن تلتزم جميع الأطراف بالواقع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة في القدس وأن تحترمه.

ولا بد من اتخاذ إجراء حاسم إزاء التوسع المستمر في المستوطنات غير القانونية والعنف المتصل بالمستوطنين. فقد وافقت إسرائيل الأسبوع الماضي على مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة في شمال القدس، مضيفة إلى محنة الفلسطينيين الذين يعانون من التمييز والتجريد من الملكية في مدينتهم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إن تلك الأعمال غير القانونية تعزز اليأس وتقوض جدوى حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967 وتشكل عرقلةً سافرة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وقد أشارت فرانشيسكا ألبانيز، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، في تقريرها الأول إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي لأنه "أثبت أنه ليس مؤقتا، ويدار عمدا ضد المصالح الفضلى للسكان الخاضعين للاحتلال، وأدى إلى ضم الأرض المحتلة".

إننا ندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد بالتزاماتها والعدول عن الاتجاه نحو تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتشريدهم قسرا وإلى وقف نقل سكانها إلى الأرض المحتلة، وهو ما تواصل القيام به بصورة منهجية في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

فالمستوطنات والضم ليسا هما الحل.

سيادة الرئيس،

إن اللجنة تدين بأشد العبارات استهداف إسرائيل الذي لا يكل للحيز المتاح للمجتمع المدني الفلسطيني وتقليصها إياه دون هوادة. فمنظمات المجتمع المدني ركيزة من ركائز الديمقراطية، وقدرتها على العمل بحرية شرط أساسي للمجتمع الذي يحتضن الجميع. إننا ندعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك حقوقه المدنية الأساسية وحريته في التعبير، وإلى التراجع عن قرارها الذي لا سند له بحظر ستٍ من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية على أساس أنها "منظمات إرهابية".

كما ندعو إسرائيل إلى الرفع الكامل لحصارها غير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ 15 عاما والكف عن عرقلتها للجهود الرامية إلى توطيد أسس قيام دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، بما في ذلك جميع السياسات التي أدت إلى تراجع التنمية في غزة. فهذا أمر بالغ الأهمية لعكس اتجاه الحالة الاجتماعية – الاقتصادية المتدهورة بشدة في غزة وإزالة تفتيت الشعب الفلسطيني.

فالحصار البري والجوي والبحري ليس الحل.

وإننا نلاحظ مع التقدير المساهمات السخية التي قدمها المجتمع الدولي للأونروا. غير أن الوكالة لا تزال في حاجة ماسة إلى تمويل مستدام وثابت لتلبية الاحتياجات العاجلة لملايين اللاجئين الفلسطينيين وبالتالي الإسهام في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. ونحث الدول الأعضاء على تجديد ولاية الأونروا عندما يأتي أوان التصويت على ذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، وكذلك مواصلة دعمها المالي للوكالة، بما في ذلك إمكانية زيادة الدعم من ميزانية الأمم المتحدة لكفالة استمرارية برامجها الإنسانية الحيوية.

سيادة الرئيس،

إن انتهاكات القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف تعيد إلى الوراء اليوم الذي سيتمكن فيه الفلسطينيون من التمتع بحقوقهم غير القابلة للتصرف وتحقيق الاستقلال. ويتحتم استعادة الهدوء وتهيئة الظروف المناسبة على الأرض للتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين – وهو أمر أساسي للسلام العالمي المستدام.

ونرحب بتوقيع الفصائل الفلسطينية مؤخرا على إعلان الجزائر للمصالحة الوطنية؛ فهذه خطوة نحو الوحدة الوطنية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية التي طال انتظارها. ونشكر الحكومة الجزائرية على تيسير التوصل إلى هذا الاتفاق الهام.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد العمل. فالوضع الراهن غير قابل للاستمرار. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، أن يتصرف فورا لمنع المزيد من التدهور في حالة هشة

أصلا. والسبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال إحراز تقدم ملموس نحو أفق سياسي يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي ويحقق إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال، فضلا عن إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. ويجب أن تصبح فلسطين دولة عضوا في الأمم المتحدة، وأن تأخذ مكانها الصحيح بين المجتمع الدولي.

وشعب فلسطين في حاجة إلى تضامننا. ومن هذه المنصة، تدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى حضور الاحتفال هذا العام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. دعونا نغتنم فرصة هذا الحدث الهام لنعيد تأكيد التزامنا الثابت بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. فقد آن الأوان، بعد مرور خمسة وسبعين عاما على خطة التقسيم التي وضعتها الجمعية العامة، لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

سيادة الرئيس،

ستواصل اللجنة دعمها الكامل لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ولا يمكن رفع هذا الظلم إلا بتنفيذ المعايير التي سبق تحديدها وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة بين الطرفين لضمان الوفاء بالوعد بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، حيث يستطيع الشعب الفلسطيني أن ينال حريته ويعيش في سلام واستقرار وكرامة.

فالسلام العادل والدائم هو الحل.